

عرض عام

في مجال تخصصها - مثل شركة اسكايب (Skype) المتخصصة في برامج الكمبيوتر التي جاءت بدايتها في استونيا. وشركة سكودا (Skoda) التشيكية لصناعة السيارات.

ومثلما حدث في السنوات السابقة، استمرت بلدان أوروبا الشرقية في الهيمنة على قائمة البلدان التي احتلت القمة في تطبيق الإصلاحات في 2007/2006. حيث قامت جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وجورجيا وبلغاريا بتنفيذ أكبر عدد من الإصلاحات. واحتفظت كرواتيا بمركزها بين البلدان المتصدرة للإصلاحات للسنة الثانية على التوالي. وحققت جورجيا الشيء نفسه للسنة الثالثة على التوالي.

كما هناك العديد من البلدان الأخرى التي تسير على درب الإصلاح. فقد تم تطبيق 200 من الإصلاحات - في 98 بلدا - فيما بين إبريل/نيسان 2006 ويونيه/حزيران 2007. واضطلعت البلدان القائمة بإجراء الإصلاحات بتبسيط اللوائح المنظمة لأنشطة الأعمال، وتعزيز حقوق الملكية، وتخفيف الأعباء الضريبية، وزيادة القدرة على الحصول على الائتمان، وتخفيض تكلفة التصدير والاستيراد.

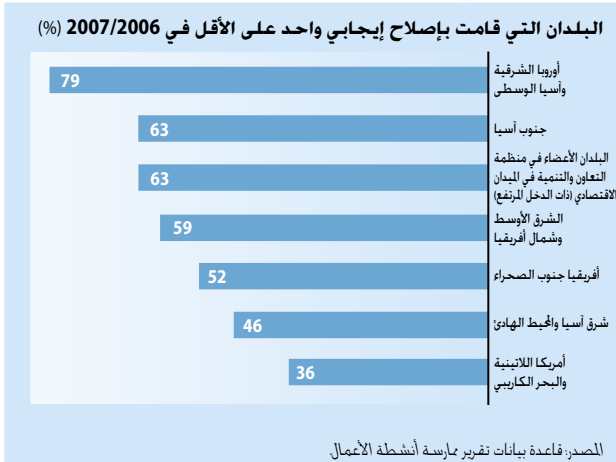
وعلى مستوى المناطق، كانت منطقة أوروبا الشرقية وآسيا

تفوقت منطقة أوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفيتي السابق على منطقة شرق آسيا هذا العام في مجالات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الشكل 1-1). وقد تمكنت عدة بلدان في هذه المنطقة من قطع شوط أبعد من ذلك بكثير، حيث فازت بالسبق وتفوقت على العديد من بلدان أوروبا الغربية. وها هي إستونيا، صاحبة البيئة الأكثر مواتة لأنشطة الأعمال على مستوى الكتلة الاشتراكية السابقة، تحتل الترتيب رقم 17 على صعيد سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. كما تحتل جورجيا ولاتفيا موقعيهما ضمن مجموعة البلدان الخمسة والعشرين التي اعتلت قمة الصدارة في هذا المجال أيضا.

وقد تجسدت نتيجة ذلك في طفرة شهدتها الأعمال والمشروعات الجديدة. فلدى جورجيا الآن 15 منشأة أعمال مسجلة لكل 100 شخص (وهو نفس المعدل بالنسبة لماليزيا). وبتطبيق نفس المقياس لكل 100 شخص، يكون لدى كل من الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا 13 منشأة أعمال مسجلة (أي نفس المعدل في سنغافورة). أما إستونيا وبولندا، فلدى كل منهما 12 منشأة أعمال مسجلة (أي نفس المعدل الخاص بهونغ كونغ، الصين). وقد أصبحت بعض هذه المنشآت الجديدة من بين الشركات العالمية الرائدة

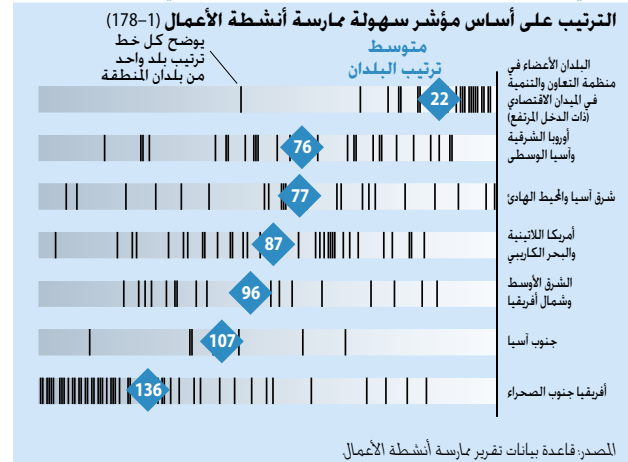
الشكل 1-2

أكبر إصلاحات في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى - مرة أخرى



الشكل 1-1

ما هي المنطقة الأكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال في 2007؟



(الجدول 1-1)
أفضل عشرة بلدان متصدرة للإصلاحات في 2007/2006

البلد	بدء النشاط التجاري	استخراج التراخيص	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
مصر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
كرواتيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
غانا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
جورجيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
كولومبيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المملكة العربية السعودية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
كينيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الصين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
بلغاريا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس عدد وأثر الإصلاحات التي جرى اعتمادها. حيث يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أولاً البلدان التي قامت بإصلاحات في 3 أو أكثر من الموضوعات التي يتناولها. وثانياً، يقوم بترتيبها على أساس ارتفاع ترتيبها على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة بالعام الماضي. وكلما ارتفع مقدار التحسن في ترتيب بلد ما، كلما زاد ترتيبه كبلد إصلاحي.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

النشاط التجاري بمقدار النصف. وبالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض رسوم تسجيل الملكية من 3 في المائة من قيمة الأملاك العقارية إلى رسم ثابت ومنخفض. وفي ظل الزيادة في تسجيل الملكية وتراجع التهرب من عمليات التسجيل والإحجام عنها، حققت الإيرادات الناشئة من تسجيل الملكية قفزة عالية بنسبة 39 في المائة خلال الشهور الستة التالية لتنفيذ الإصلاح. كما تم تدشين مجموعة جديدة من مجموعات خدمات الاستثمار الموحدة لخدمة التجار في الموانئ؛ ما أدى إلى تقليص الوقت اللازم للاستيراد بواقع 7 أيام والوقت المستغرق في إنهاء معاملات التصدير بواقع 5 أيام. وتم إنشاء أول مركز خاص للمعلومات الائتمانية. وبالإضافة لذلك، أصبحت شركات البناء تواجه قدراً ضئيلاً من البيروقراطية والتجاذب الإداري في الحصول على تصاريح البناء.

وها هي كرواتيا في طريقها إلى الصعود إلى القمة بعد قيامها بتنفيذ إصلاحات في أربعة من المجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. فقبل سنتين، كان تسجيل الملكية في كرواتيا يستغرق 956 يوماً، مقابل 174 يوماً في الوقت الراهن. وفضلاً عن ذلك، اضطلت كرواتيا أيضاً بتسريع وتيرة بدء النشاط التجاري. حيث تم توحيد الإجراءات في مجمع الخدمات الموحد (One Stop Shop)، والسماح بالتسجيل المباشر على الإنترنت بشأن خدمات معاشات التقاعد والخدمات الصحية، وجرى إلغاء إجراءات وتوفير 5 أيام في هذه العملية. كما تم من ناحية أخرى تسهيل الحصول على الائتمان: فقد حقق المركز الجديد للمعلومات الائتمانية بداية طيبة على أرض الواقع، إضافة إلى قيام مكتب السجل الموحد في الوقت الحالي بتسجيل كافة الرسوم المفروضة على الممتلكات المنقولة ومعالجة كل الإجراءات في مكان واحد. وجرى في الشهرين الأولين تسجيل اثمانات قدرها 1.4 بليون يورو. وأخيراً، أدت التعديلات التي أدخلت على قانون الإعسار الكرواتي إلى استحداث متطلبات مهنية أساسية بشأن أمناء التفليسة، إلى جانب تخفيض الفترة الزمنية اللازمة لإحجاز المعاملات.

الاقتصادات الناشئة الكبيرة — منفذو الإصلاحات السريعة

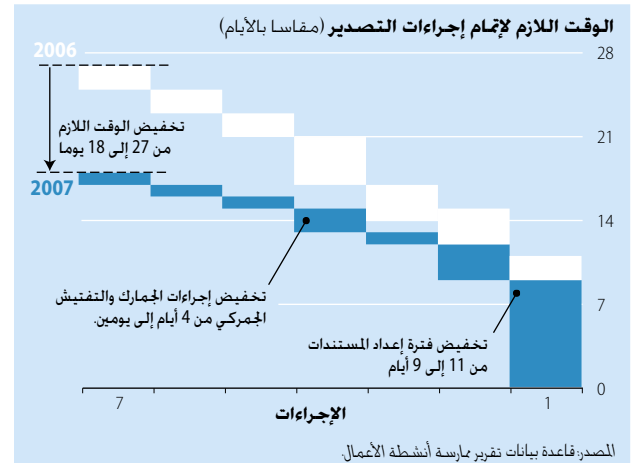
حققت الصين ومصر والهند وإندونيسيا وتركيا وفيتنام تحسينات ملموسة في مجال تسهيل بدء النشاط التجاري. ففي الصين، وضع قانون الملكية الجديد حقوق الملكية الخاصة على قدم المساواة مع حقوق ملكية الدولة. وأدى هذا القانون

الوسطى صاحبة النصيب الأعظم من الإصلاحات، تليها منطقة جنوب آسيا والبلدان الغنية (الشكل 1-2). وجرى تنفيذ أقل عدد من الإصلاحات في أمريكا اللاتينية، وقادت الهند حركة التحسن في منطقة جنوب آسيا، وارتفع تصنيف الهند بواقع 12 مرتبة على صعيد تسهيل بدء النشاط التجاري. ولعل التباطؤ في أمريكا اللاتينية يرجع إلى سنة الانتخابات التي شغلت بال القاصي والداني: فقد شهد 13 بلداً تشكيل حكومات جديدة قامت بأداء حلف اليمين. وتشير تحليلات سابقة إلى توقع حدوث طفرة في تنفيذ الإصلاحات في السنة القادمة، حيث يتم تنفيذ 85 في المائة من الإصلاحات تقريبا خلال الشهور الخمسة عشر الأولى من عمر الحكومة الجديدة.¹

وتحتل مصر موقع القمة في قائمة أكبر البلدان المتصدرة للإصلاحات في عام 2007/2006، حيث حققت تحسناً ملموساً في خمسة من بين المجالات العشرة التي خضعت للدراسة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (الجدول 1-1). وقد تميزت الإصلاحات في مصر بالعمق. وأدت هذه الإصلاحات إلى تسهيل بدء النشاط التجاري. وإحداث تخفيض ملموس للحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات) من 50,000 إلى 1,000 جنيه مصري. فضلاً عن تخفيض الوقت والتكلفة المرتبطتين ببدء ممارسة

الشكل 3-1

تسهيل التجارة عبر الحدود في الهند



التصدير بواقع 6 أيام، وتخفيض الوقت المستغرق في إنجاز معاملات الاستيراد بواقع 10 أيام.

هذا ولم تمر هذه الإصلاحات على المستثمرين مرور الكرام، إذ يتطلع المستثمرون إلى الاستفادة من الإمكانيات الصاعدة التي يلمسون توفرها في البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات - بصرف النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي. والواقع أن العوائد على أسهم الملكية أعلى في البلدان القائمة بتنفيذ أكبر عدد من الإصلاحات (الشكل 1-4). ولعل أفضل وقت للاستثمار هو الوقت الذي تضطلع فيه اقتصادات السوق الناشئة بمنتهى الجدية والنشاط بتحسين اللوائح المنظمة لبيئة الأعمال.

الإصلاح في أفريقيا - التباين في مستوى الأداء

قامت بعض البلدان الأفريقية بتنفيذ إصلاحات، وفي مقدمتها غانا وكينيا - اللتان تدرجان ضمن أفضل عشرة بلدان في مجالات الإصلاح. كذلك تم تنفيذ إصلاحات في منطقة الجنوب الأفريقي، حيث احتلت مدغشقر وموريشيوس وموزامبيق موقع الصدارة (الشكل 1-5). وقد جاءت موريشيوس في المركز 27 فيما يتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهو أعلى مركز على مستوى البلدان الأفريقية. إلا أن منطقة غرب ووسط أفريقيا شهدت عدداً قليلاً من الإصلاحات باستثناء بوركينا فاسو وغانا.

تسهيل دخول مؤسسات الأعمال الجديدة إلى السوق - الإصلاح الأكثر شيوعاً

كانت الإصلاحات المعنية بتسهيل دخول الشركات الجديدة إلى السوق هي الإصلاحات الأكثر شيوعاً في عام 2007/2006 (الشكل 1-6). فقد قام 39 بلداً بتبسيط عمليات بدء النشاط التجاري وتسريع وتيرتها أو جعلها أقل تكلفة. وتمثلت الإصلاحات الثانية الأكثر شيوعاً في إصلاحات تخفيض الضرائب وتبسيط إدارتها. واتسمت بعض الإصلاحات بالصعوبة حيث تطلبت إصدار تشريعات جديدة وما ارتبط بذلك من مفاضلات سياسية. وقامت عشرة بلدان فقط بتنقيح قوانين الإفلاس. وكان توظيف العاملين هو المجال الذي تم فيه تنفيذ أقل عدد من الإصلاحات ذات الأثر الإيجابي، حيث قامت ثمانية بلدان بزيادة مرونة اللوائح المنظمة لسوق العمل، فيما قامت أربعة بلدان أخرى بزيادة جمود هذه اللوائح وصرامتها.

أيضاً إلى توسيع نطاق سلسلة الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات بحيث تشمل المخزون والحسابات المدينة. وجرى أيضاً إصدار قانون جديد للإفلاس. وبموجب هذا القانون للدائنين ضمانات الأولوية في الحصول على الإيرادات الناشئة من الأصول المرهونة كضمان. ومن زاوية أخرى، سهلت أنشطة التشييد والبناء، حيث أدت المعالجة الإلكترونية لتصاريح البناء إلى تخفيض فترة التعطل والتأخير بمقدار أسبوعين.

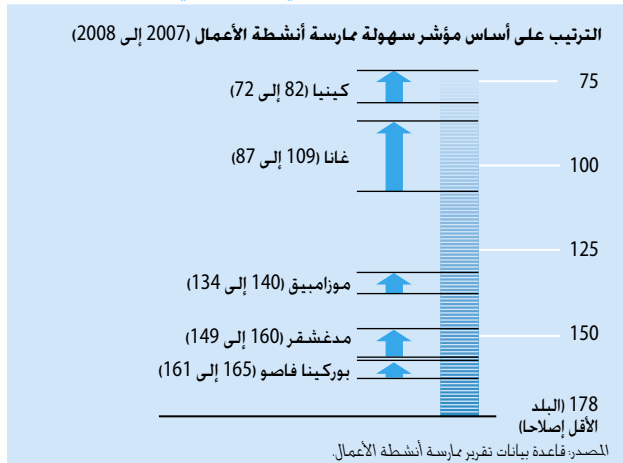
وتنافست الهند لتحقيق هذه الوتيرة السريعة للإصلاح. إذ يمكن للتجار أن يقوموا الآن بتقديم الإقرارات الجمركية ودفع الرسوم الجمركية مباشرة عبر الإنترنت قبل وصول الشحنة إلى الميناء. ويستغرق استيفاء كافة المتطلبات الإدارية للتصدير 18 يوماً - مقابل 27 يوماً في عام 2006 (الشكل 1-3). وقد تم توسيع نطاق مركز المعلومات الائتمانية ليشمل بيان مدى الالتزام التاريخي بسداد المدفوعات بالنسبة لمؤسسات الأعمال والأفراد. واضطلع القائمون بالإصلاح باستحداث سجل الكتروني للأصول المستخدمة كضمان من أجل الحفاظ على الحق الضماني المقدم من قبل الشركات.

وهناك أيضاً مجموعة أخرى من الأسواق الناشئة الكبيرة التي قامت بتنفيذ إصلاحات ملموسة. فقد قامت روسيا بإنشاء مركز جديد للمعلومات الائتمانية، ونجحت إندونيسيا في تعزيز وسائل حماية المستثمرين وتوسيع نطاق شمول المعلومات الخاصة بالائتمان عن طريق إلغاء الحد الأدنى للحجم الذي يتم عنده وقف جميع معلومات بشأن القروض التي يغطيها السجل العام للمعلومات الائتمانية.

وقامت فييتنام أيضاً بتعزيز سبل حماية المستثمرين، عن طريق سن قانون جديد للمؤسسات والأوراق المالية. كما أن المرسوم المعني بالعاملات المضمونة يسمح لمؤسسات الأعمال أن تستخدم سلسلة أوسع نطاقاً من الأصول المستخدمة كضمان، مما أدى إلى تسهيل الحصول على الائتمان. وقامت نيجيريا كذلك باستحداث إجراءات الكترونية في سجل الشركات إلى جانب تخفيض الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري بواقع 9 أيام. وأدت الإصلاحات أيضاً إلى تخفيض الوقت المستغرق في الحصول على تصاريح البناء من 90 إلى 30 يوماً. وقامت تركيا بتخفيض الضريبة المستحقة على أرباح الشركات من 30 في المائة إلى 20 في المائة، علاوة على إنشاء نظام الكتروني للإجراءات الجمركية، مما أدى إلى تقليص الفترة اللازمة لإنهاء معاملات

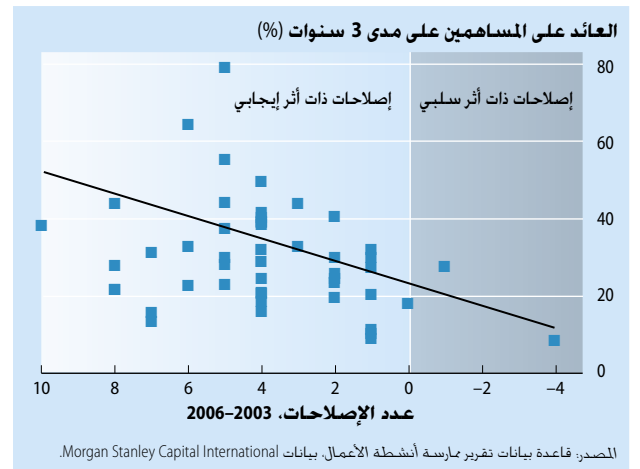
الشكل 5-1

من قام بأكثر عدد من الإصلاحات في أفريقيا في 2007/2006؟

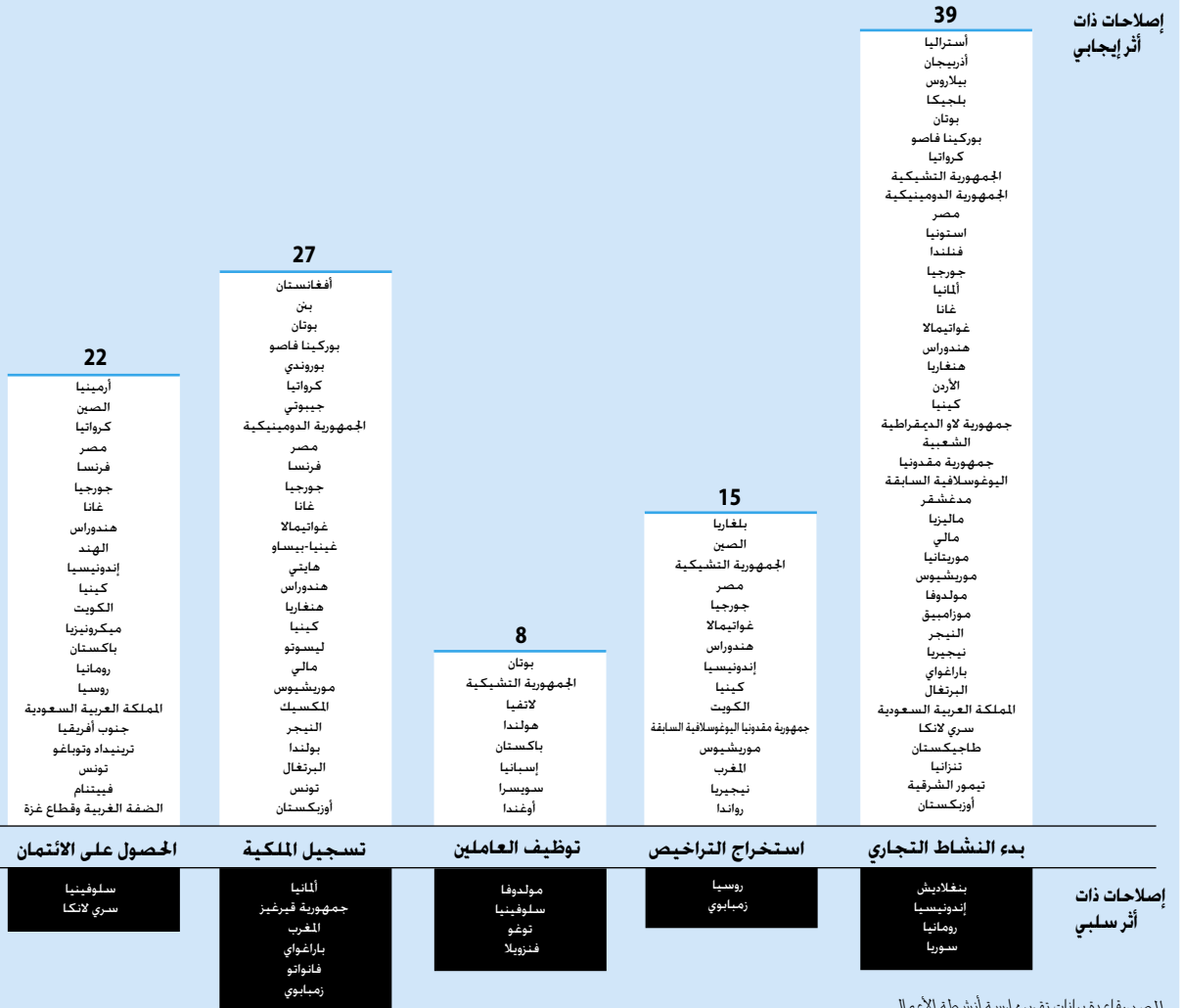


الشكل 4-1

منافع الإصلاح العائدة على المساهمين



200 إصلاح سهلت ممارسة أنشطة الأعمال - في حين أدى 27 إصلاحاً إلى زيادة الصعوبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

هذا الشرط أصبح الآن أثراً بعد عين. ففي مقدور أصحاب المنشآت الجديدة استخدام رأس المال ذلك في مزاولة العمل على الفور - مثل تعيين الموظفين، وتأجير المكاتب اللازمة، وتسويق المنتجات الجديدة. وحققت جورجيا زيادة في ضمان الاستثمار، فقد أدت تعديلات قانون الأوراق المالية إلى إلغاء الثغرات التي كانت تتيح للمتنفذين داخل الشركات سبيلاً لسلب ملكية المستثمرين من أصحاب حصص الأقلية. كما أدت الإصلاحات إلى زيادة متطلبات الإفصاح الخاصة بالتضارب في المصالح بالنسبة لأعضاء مجالس الإدارات، والتفاصيل الخاصة بتشديد الواجبات للمقاة على عاتق أعضاء مجالس الإدارات تجاه الشركات، وزيادة صرامة العقوبات المفروضة بشأن التعامل من أجل التبرح الذاتي.

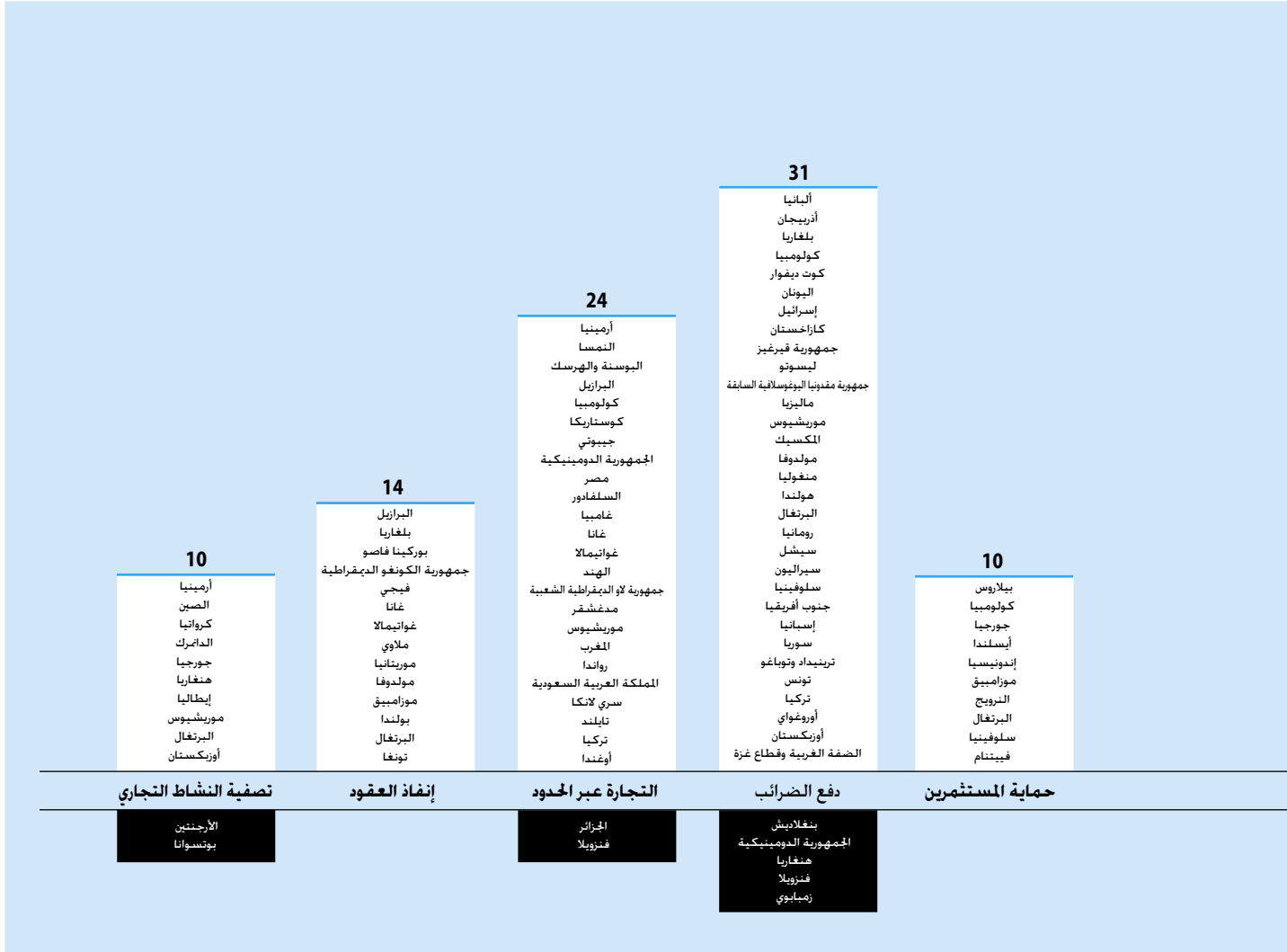
بدأ أول مركز للمعلومات الائتمانية في روسيا في ممارسة أعماله في عام 2006، وقام ذلك المكتب في يوليو/تموز 2007 بتوسيع نطاق تغطيته لتشمل أكثر من 6 ملايين شخص. ولم تكن لدى البنوك قبل ذلك أية قاعدة بيانات مركزية يمكن استخدامها في الحكم على الجدارة الائتمانية للمتعاملين معها. ولكن يمكن للبنوك أن تلجأ الآن إلى هذا المركز الجديد للحصول على بيانات عن الأفراد والشركات - واستقاء المعلومات الإيجابية والسلبية على حد سواء (على سبيل

وفيما يلي الإصلاحات الثلاثة الأكثر جراً، التي أحدثت أكبر التحسينات في مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

- تسهيل بدء النشاط التجاري في المملكة العربية السعودية.
- زيادة سبل حماية المستثمرين في جورجيا.
- افتتاح مركز جديد للمعلومات الائتمانية في روسيا.

قامت المملكة العربية السعودية بإزالة طبقات البيروقراطية التي كانت تجعلها في السابق ضمن أصعب الأماكن في العالم من ناحية بدء نشاط تجاري. وأدت الإصلاحات المنفذة إلى إلغاء 6 إجراءات من الإجراءات المعنية بإنشاء الشركات الجديدة - مما أدى إلى تسريع إنجاز المعاملات في وزارة التجارة، ودمج متطلبات النشر والإشهار والسماح بتسجيل التأمينات الاجتماعية على الإنترنت، وقد انخفض الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري من 39 إلى 15 يوماً.

إلا أن التغيير الهائل تمثل في قيام المملكة العربية السعودية بإلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء النشاط التجاري. إذ كان أصحاب الأعمال السعوديون يضطرون فيما مضى إلى وضع مبلغ 124,464 دولاراً أمريكياً كحد أدنى لبدء نشاط تجاري - وقد كان ذلك خامس أكبر حد أدنى لرأس المال المطلوب على مستوى العالم. ولكن



نيوزيلندا والولايات المتحدة وهونغ كونغ (الصين). ثم تليها الدانمرك في الترتيب. وذلك في سياق توضيح البلدان القادرة على توفير بيئة ملائمة للأعمال إلى جانب سبل الحماية الاجتماعية القوية.

وقد انضمت جورجيا والمملكة العربية السعودية إلى البلدان الخمسة والعشرين في قائمة الصدارة. واستمر الكثير من البلدان المتمتعة بالأنظمة الأكثر ملاءمة ومواتاة بالنسبة للأعمال التجارية، في تنفيذ الإصلاحات، مثل استراليا والدانمرك وهولندا والنرويج وسويسرا. وقد احتلت بعض البلدان مراكز أعلى، فيما توقفت بلدان أخرى وانخفضت مراكزها. وفحوى الرسالة هنا: إن لم تقم بتنفيذ الإصلاحات، سوف يسبقك في الترتيب بلد آخر.

إلا أن ترتيب المراكز على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لا يحكي القصة بأكملها. فنطاق هذا المؤشر محدود: حيث يقتصر على تغطية اللوائح المنظمة للأعمال فحسب. ولا يأخذ هذا المؤشر في الحسبان مدى قرب البلد من الأسواق الكبيرة، ونوعية خدمات البنية الأساسية (بخلاف البنية الأساسية المرتبطة بالتجارة عبر الحدود)، وتأمين الممتلكات ضد السرقة والسلب والنهب، وشفافية التوريدات الحكومية، وأوضاع الاقتصاد الكلي، أو القوة الكامنة للمؤسسات. ومع ذلك، فإن الحصول على ترتيب عالٍ في مجال تسهيل بدء

المثال، بشأن الأداء التاريخي لمدى الالتزام بسداد المدفوعات المستحقة وعدد مرات التأخر في مدفوعات السداد ومدى تواتر ذلك).

وقد تخلفت بعض البلدان عن مسايرة الإصلاحات. وكانت فنزويلا صاحبة أكبر الإصلاحات ذات الأثر السلبي. إذ كان يتسم البدء في ممارسة النشاط التجاري في فنزويلا بالصعوبة. ولكنه أصبح أكثر صعوبة في 2007/2006. ويحتاج المصدرون الآن إلى استخراج ترخيص لكل عملية من عمليات التصدير. ولإستخراج الترخيص، يجب على المصدرين تقديم ما يثبت هويتهم وملأتهم المالية - وهي وثائق يجب جديدها بصورة متكررة. وقد زاد الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير إلى 45 يوما، وهو وقت لا تعتبر وتيرته أسرع من مثلتها في بوروندي. ذلك البلد غير الساحلي. ولكن الموظفين المتباطئين في أداء عملهم في فنزويلا لا يعترتهم أي قلق بشأن فقدان وظائفهم: فقد قامت فنزويلا أيضا بتوسيع نطاق الحظر المفروض على فصل العمال ليشمل أي شخص يعمل بأقل من ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور.

سنغافورة - المرتبة الأولى، مرة أخرى

احتلت سنغافورة، للسنة الثانية على التوالي، المرتبة الأولى في قائمة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الجدول 1-2)، وتأتي بعدها مباشرة

الجدول 2-1

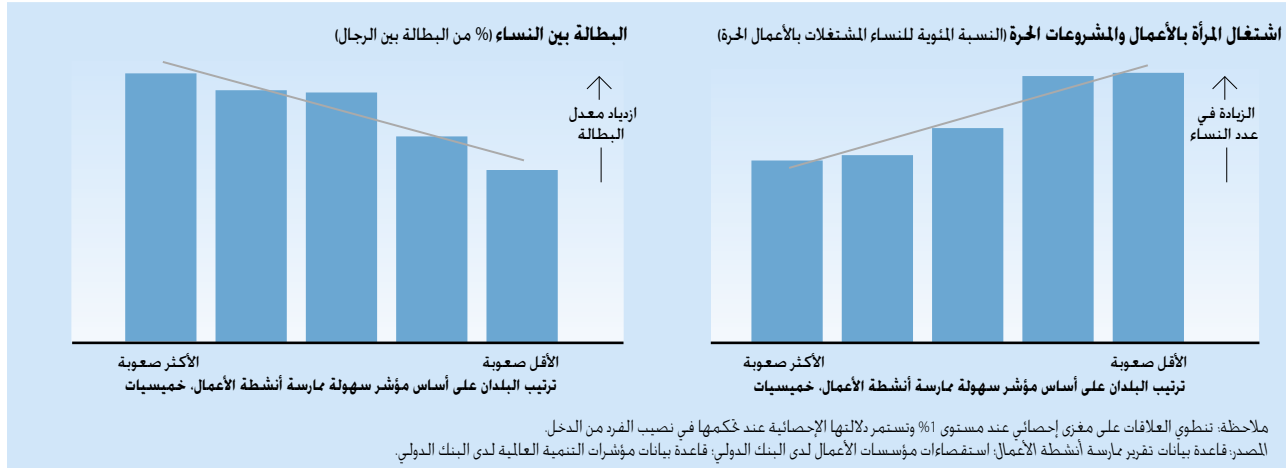
ترتيب البلدان على أساس مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

ترتيب عام		ترتيب عام		ترتيب عام	
البلد	2008	البلد	2008	البلد	2008
هندوراس	121	ساموا	61	سنغافورة	1
البرازيل	122	فانواتو	62	نيوزيلندا	2
إندونيسيا	123	جامايكا	63	الولايات المتحدة	3
ليسوتو	124	سانت كيتس ونيفس	64	هونغ كونغ، الصين	4
الجزائر	125	بنما	65	الدانمرك	5
مصر	126	كولومبيا	66	المملكة المتحدة	6
ملاوي	127	ترينيداد وتوباغو	67	كندا	7
إكوادور	128	الإمارات العربية المتحدة	68	أيرلندا	8
المغرب	129	السلفادور	69	أستراليا	9
تنزانيا	130	غرينادا	70	أيسلندا	10
غامبيا	131	كازاخستان	71	النرويج	11
الرأس الأخضر	132	كينيا	72	اليابان	12
الفلبين	133	كيريباتي	73	فنلندا	13
موزامبيق	134	بولندا	74	السويد	14
إيران	135	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	75	ناريلند	15
ألبانيا	136	باكستان	76	سويسرا	16
سوريا	137	دومينيكا	77	استونيا	17
أوزبكستان	138	بروناي	78	جورجيا	18
أوكرانيا	139	جزر سليمان	79	بلجيكا	19
بوليفيا	140	الأرين	80	ألمانيا	20
العراق	141	المجبل الأسود	81	هولندا	21
سورينام	142	بالاو	82	لاتفيا	22
السودان	143	الصين	83	المملكة العربية السعودية	23
غابون	144	بابوا غينيا الجديدة	84	ماليزيا	24
كمبوديا	145	لبنان	85	النمسا	25
جيبوتي	146	صربيا	86	ليتوانيا	26
جزر القمر	147	غانا	87	موريشيوس	27
هايتي	148	تونس	88	بورتو ريكو	28
مدغشقر	149	جزر مارشال	89	إسرائيل	29
رواندا	150	سيشل	90	كوريا	30
بنن	151	فييتنام	91	فرنسا	31
زيمبابوي	152	مولدوفا	92	سلوفاكيا	32
طاجيكستان	153	نيكاراغوا	93	شيلي	33
الكاميرون	154	جمهورية فيرغيز	94	سانت لوسيا	34
كوت ديفوار	155	سوازيلند	95	جنوب أفريقيا	35
توغو	156	أذربيجان	96	فيجي	36
موريتانيا	157	كرواتيا	97	البرتغال	37
مالي	158	أوروغواي	98	إسبانيا	38
أفغانستان	159	الجمهورية الدومينيكية	99	أرمينيا	39
سيراليون	160	اليونان	100	الكويت	40
بوركينافاسو	161	سري لانكا	101	أنتيغوا وبربودا	41
السنغال	162	إثيوبيا	102	لكسمبرغ	42
سان تومي وبرنسيبي	163	باراغواي	103	ناميبيا	43
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	164	غيانا	104	اللكسيك	44
غينيا الاستوائية	165	البوسنة والهرسك	105	هنغاريا	45
غينيا	166	روسيا	106	بلغاريا	46
أنغولا	167	بنغلاديش	107	تونغا	47
تيمور الشرقية	168	نيجيريا	108	رومانيا	48
النيجر	169	الأرجنتين	109	عمان	49
ليبيريا	170	بيلاوس	110	تاوان، الصين	50
إريتريا	171	نيبال	111	بوتسوانا	51
فنزويلا	172	ميكرونيزيا	112	منغوليا	52
تنشاد	173	اليمن	113	إيطاليا	53
بوروندي	174	غواتيمالا	114	سانت فنسنت وجزر غرينادين	54
جمهورية الكونغو	175	كوستاريكا	115	سلوفينيا	55
غينيا-بيساو	176	زامبيا	116	الجمهورية التشيكية	56
جمهورية جنوب أفريقيا	177	الضفة الغربية وقطاع غزة	117	تركيا	57
جمهورية الكونغو الديمقراطية	178	أوغندا	118	بيرو	58
		بوتان	119	بليز	59
		الهند	120	ملديف	60

ملاحظة: تم قياس وترتيب جميع البلدان على أساس البيانات المتاحة في يونيو/حزيران 2007 والمدرجة في جداول البلدان. ويحدد مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال متوسط ترتيب البلدان في الموضوعات العشرة التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008. للمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى قسم سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

تزايد عدد النساء المشتغلات بالأعمال الحرة والنساء العاملات مع زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال



إلى التعامل مع الموظفين الحكوميين، ما يزيد فرص طلب وتقديم الرشاوى. وقد جرى النظر إلى النساء على أنهن الطرف المهيض الجناح: حيث أفادت 43 في المائة من سيدات الأعمال بتعرضهن لتحرش ومضايقات من قبل موظفين حكوميين. بينما تعرض 25 في المائة من أصحاب الأعمال ككل للمضايقات. وعندما أدت الإصلاحات إلى تبسيط تأسيس منشآت الأعمال، انعكست نتيجة ذلك في زيادة كبيرة في تسجيل المنشآت والمؤسسات، وارتفع عدد أصحاب الأعمال الجدد بكثرة. وخاصة من الإناث، حيث ازداد تسجيل صاحبات الأعمال بنسبة 33 في المائة مقارنة بنظرائهن من الرجال.

وما يذكر أن التمييز الصريح في القوانين في بعض البلدان يؤدي إلى تفاقم آثار اللوائح التنظيمية المعقدة، فالعمل ليلاً محظور على النساء في الإمارات العربية المتحدة واليمن. وينطبق الشيء نفسه على المرأة في الكويت بموجب قانون جديد تم إقراره في يونيو/حزيران 2007، وحتاج المرأة المتزوجة في زيمبابوي إلى تصريح من زوجها من أجل تسجيل ملكية الأراضي. كما حتاج المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى موافقة زوجها على قيامها بتأسيس منشأة أعمال. ولا تقوم النساء في هذا البلد إلا بإدارة 18 في المائة من منشآت الأعمال الصغيرة. إلا أن النساء في رواندا المجاورة، التي لا تنطبق فيها مثل تلك الأنظمة، يضطلعن بإدارة 41 في المائة من مؤسسات الأعمال الصغيرة.⁴

ولعل الفكرة من وراء تطبيق هذه اللوائح تتمثل في حماية النساء، ولكن هذه اللوائح تأتي بنتائج عكسية، لأنها تؤدي إلى ضياع فرص العمل على النساء الراغبات وتبديد الفرص المتاحة أمام أصحاب الأعمال والمشروعات من النساء. وينتهي المطاف بالنساء إلى الانخراط في صفوف الاقتصاد غير الرسمي: إذ يبلغ معدل تشغيل النساء في القطاع غير الرسمي في معظم بلدان العالم النامية ثلاثة أضعاف المعدل الخاص بالرجال على الأرجح. ولا تحصل النساء في مثل هذه الوظائف على أية مزايا اجتماعية. كما أن سبل الحماية القانونية المتاحة لهن تعتبر ضيقة ومحدودة في حالات تعرضهن للإساءة من جانب أصحاب العمل.

إلا أن بعض البلدان تقوم باتخاذ إجراءات على هذا الصعيد. فقد قامت ليسوتو بإصدار قانون في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2006 يسمح للنساء المتزوجات بالتملك ونقل الملكية وممارسة التصرفات القانونية بدون توقيعات أزواجهن. وكان القانون يصنف النساء قبل

النشاط التجاري يعني أن الحكومة معنية بخلق بيئة تنظيمية ملائمة لتشغيل مؤسسات ومنشآت الأعمال.

الفرص المتاحة أمام النساء

يمكن أن يحقق الإصلاح مردودات كبيرة. إذ إن الحصول على تصنيف أعلى في ميدان تسهيل بدء النشاط التجاري يرتبط بتحقيق المزيد من النمو. وخلق المزيد من الوظائف، وتضاؤل نصيب القطاع غير الرسمي من الاقتصاد.² ولنأخذ المكسيك كمثال، حيث أدت الإصلاحات إلى تقليل الوقت المستغرق في تأسيس منشأة الأعمال من 58 إلى 27 يوماً. وهناك دراسة حديثة تشير إلى مردود هذه الإصلاحات: فقد زاد عدد منشآت الأعمال المسجلة بنسبة 6 في المائة تقريباً، وارتفع معدل توظيف العاملين بنسبة 2.6 في المائة، وانخفضت الأسعار بنسبة 1 في المائة بسبب المنافسة من جانب الداخلين الجدد إلى السوق.³

وتعتبر المزايا كبيرة بالنسبة للنساء على وجه الخصوص، فالبلدان التي حققت مراكز عالية في مجال تسهيل بدء النشاط التجاري كانت النساء يمثلن نسبة أكبر من أصحاب الأعمال والعمال على حد سواء (الشكل 1-7). وإذا نظرنا إلى أوغندا، سنجد أن الأنظمة المعقدة المتعلقة ببدء النشاط التجاري تزيد من الحاجة

الجدول 3-1

البلدان المتصدرة للإصلاحات في 2007/2006 حسب المؤشر المعني بكل مجال من المجالات العشرة

المملكة العربية السعودية	بدء النشاط التجاري
جورجيا	استخراج التراخيص
الجمهورية التشيكية	توظيف العاملين
غانا	تسجيل الملكية
كرواتيا	الحصول على الائتمان
جورجيا	حماية المستثمرين
بلغاريا	دفع الضرائب
الهند	التجارة عبر الحدود
تونغا	إنفاذ العقود
الصين	تصفية النشاط التجاري

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

إن الإصلاحات غير معنية فقط بتحسين المراكز التي تحتلها البلدان طبقاً لمؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. فعندما قامت الفلبين بإصدار مرسوم لتخفيض الرسوم الإدارية، غطى ذلك الرسوم كافة أنواع التراخيص والتصاريح. ولم يقتصر على التراخيص والتصاريح التي تقيسها مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال. ويتم استخدام المؤشرات في ملاوي ورواندا لتشجيع تبسيط الإجراءات في كافة الهيئات والمصالح الحكومية. كما تقوم كينيا بإصلاح كافة تراخيص الأعمال.

ولمساعدة القائمين بتنفيذ الإصلاحات، قام مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام بنشر كتاب يتضمن 11 دراسة عن الإصلاحات الناجحة.⁵ وتتناول هذه الدراسات أنحاء مختلفة من العالم - من السلفادور إلى صربيا، ومن مصر إلى نيجيريا - كما أنها توضح كل ما يجب عمله وإنجازه من أجل تحقيق النجاح. كما قام هذا المشروع أيضاً بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بإنشاء جائزة بهدف تكريم قادة الإصلاح. وكانت أول جائزة من نصيب Zurab Nogaideli رئيس وزراء جورجيا.⁶ ومنذ ذلك الحين، اضطلعت حكومات إصلاحية عديدة - مثل حكومات أذربيجان وغواتيمالا وموزامبيق - بدراسة تجربة الإصلاح في جورجيا لاستلهام الأفكار المفيدة بشأن كيفية إجراء الإصلاحات وتنفيذها.

تطبيق هذا الإصلاح. كما لو كن قاصرات لم يبلغن سن الرشد بعد.

ما يمكن قياسه يمكن عمله

يشكل نشر البيانات المقارنة عن تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال مصدراً لاستنهاض همم الحكومات القائمة بتنفيذ الإصلاحات. ومنذ بدء صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في أكتوبر/تشرين الأول 2003، أصبح هذا التقرير مصدر إلهام أو معينا لا ينضب للمعلومات المفيدة لتنفيذ 113 إصلاحاً في مختلف بلدان العالم. ففي عام 2006، حددت جورجيا لنفسها هدفاً لأن تدخل مجموعة البلدان الخمسة والعشرين التي تشكل قائمة الصدارة في تطبيق الإصلاحات. واستخدمت جورجيا مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال كمقاييس مرجعية لرصد ما حققه من تقدم، وها هي جورجيا تحتل الآن المرتبة 18 في قائمة الصدارة من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. بل إن حكومة جورجيا حددت لنفسها هدفاً أكثر طموحاً. واستهدفت المملكة العربية السعودية وموريشيوس احتلال مراكز ضمن قائمة البلدان العشرة الأولى المتصدرة للإصلاحات. وقد حقق كل من هذين البلدين تقدماً هائلاً: فالمملكة العربية السعودية الآن في المركز 23، وموريشيوس في المركز 27.

وتقوم موزامبيق بإصلاح العديد من الجوانب المرتبطة ببيئة الأعمال. بهدف الوصول إلى مرتبة عالية على مستوى منطقة الجنوب الأفريقي. وتمثلت نتيجة مساعي موزامبيق في ارتفاع مكانتها حيث قفزت بمقدار 6 مراكز في سلم الترتيب والتصنيف.

وتمثل المقارنات فيما بين المدن داخل البلد الواحد حافزاً أقوى للإصلاح. فالوقت اللازم لاستخراج رخصة منشأة الأعمال في الهند يتراوح بين 159 يوماً في بهوبانشاوور إلى 522 يوماً في رانشي. ويتراوح الوقت المستغرق في تسجيل الملكية بين 35 يوماً في حيدر أباد إلى 155 يوماً في كلكتا. وإذا افترضنا نظرياً وجود مدينة هندية تعلي القمة من حيث الأداء في المجالات التي تغطيها مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. فإن ترتيب هذه المدينة سيكون أعلى بواقع 55 مركزاً عن مركز مومباي من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وتضطلع الحكومة الهندية باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة. وتحتل الهند هذا العام المركز الأول للإصلاح في مجال التجارة عبر الحدود (الجدول 1-3).

حواشي

1. البنك الدولي (2006 ب، صفحة 5).
2. Djankov, McLiesh and Ramalho (2006) and World Bank (2005a).
3. Bruhn (2007).
4. النسب المئوية الخاصة بمؤسسات الأعمال التي تديرها النساء مستمدة من استقصاءات البنك الدولي الخاصة بمؤسسات الأعمال. وهي متاحة على الموقع: (<http://www.enterprisesurveys.org>).
5. البنك الدولي (2007أ).
6. للاطلاع على المزيد من الشخصيات التي تم تكريمها لكفاءة للإصلاح، يرجى زيارة الموقع: (<http://www.reformersclub.org>).